Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) ١٧٤٧- ١٩٦٤

أ. د. مي فاضل مجيد الربيعي
وزارة التربية – بغداد
d.mai.fadhil@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مقدمة:

ظلت بلاد الأفغان مجزأه بين أكبر أمبراطوريتين أسيويتين هما المغول والدولة الصفوية لحقبة تزيد على قرنين من الزمان، وفي نهاية القرن الثامن عشر بدأ الضعف يظهر على الأمبراطوريتين المذكورتين، مما ساعد الأفغان على التحرك للتخلص من التبعية المغولية والصفوية، وخلال تلك الحقبة كانت القبائل الأفغانية التي تقطن جبال هندوكوش. تتمتع بنوع من الأستقلال الذاتي بعيداً عن المعارك والحروب التي وقعت في المناطق السهلية، وأدى ذلك إلى تكاثرها، ولم تعد الأرض القليلة في الجبال تساعد على البقاء، فأتجهوا نحو مناطق باكستان الشمالية الغربية ونحو حوض نهر الهلمند، وتنتمي أغلب تلك القبائل إلى البشتون، وبدأت بالبحث عن أستقلاليتها وهويتها الوطنية[١].

يسلط البحث الضوء على تاريخ المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) الذي رافق تأسيس الدولة الأفغانية الحديثة ودوره في أختيار الأمراء الأفغان الذين حكمو أفغانستان، وتركيبة المجتمع الأفغاني والعناصر التي يتكون منها, وتركيبة القبائل الأفغانية ومكانتها الأقتصادية الأجتماعية ودور مجلس (اللويا جيرغا) موقفه في الحياة السياسية في أفغانستان، ومواقفه السياسية من التحديات التي واجهتها أفغانستان ومنها موقفه من الحرب العالمية الأولى، ودور القبائل في أسقاط نظام الحكم في عهد الملك أمان الله خان، و تولي محمد نادر شاة العرش الأفغاني، وموقفهم من قضية البشتونستان ومسألة حق تقرير المصير لقبائل البشتون، إلى صدور دستور عام ١٩٦٤ الذي غير من تركيبة المجلس وعدده إلى أن أصبح هيئة حكومية تابعة للسلطة المركزية في كابل.

تأسيس الدولة الأفغانية الحديثة:-

برز أحد القادة الأفغان من الذين عملوا مع نادر شاه الفارسي (١٧٣٦-١٧٤٧) وهو أحمد خان ابدالي[٢]، وأعلن الثورة ضد الفرس، وكان أكثر الزعماء الأفغان نفوذاً وينتمي إلى قبيلة الأبدالي، وعندما قتل نادر شاه عام ١٧٤٧ كانت مدينة قندهار أحدى الأمارات المهمة لدى الأمبراطورية الصفوية، فأستغل أحمد خان الأبدالي الفرصة وقاد فرقته التي قوامها أربعة الآف جندي من القبائل الغلزية وأنضم

اليه أثنى عشر الف مقاتل من كل من القبيلتين الأبدالية والأزبكية بقيادة نور محمد الغلزي، وأستطاعوا الأستيلاء عليها، وأنضمت اليهم قبائل التي كانت تقطن قندهار وهي الغلزائية والأبدالية والأزبكية والهزاره والبلوش والطاجيك، فباتت المدينة تحت سيطرة الزعماء الأفغان[٣].

بعد أن أستتبت الأمور للقادة الأفغان برزت مهمة أبراز الهوية الوطنية المستقلة للقبائل الأفغانية بعيدة عن سيطرة القوى الأقليمية في المنطقة، وأدرك زعماء القبائل بأن الأخطار التي تواجهها بلادهم ترجع إلى تفرقهم وعدم وحدتهم، لذا يجب عليهم أن يختاروا زعيم لهم يقدمون له الدعم والطاعة من أجل خلق وحده وطنيه تضم مختلف القبائل الأفغانية، فعقد مجلس للقبائل في قرية نور أباد (على بعد ٧٥ ميلاً من مدينة قندهار) في المسجد الكبير لأنتخاب أمير عليهم، وبعد أجتماعات عدة دامت تسع أيام لم يتفق زعماء القبائل على أنتخاب أمير عليهم لأن زعيم كل قبيلة كان يطمح أن يكون هو الأمير، وعلى الرغم من أن والد أحمد خان كان زعيم أمارة أبدالي في هرات الا أن قبيلته كانت أقل عدداً من القبائل الأفغانية الآخرى[٤]، وكان هناك مرشحين الأول هو أحمد خان والثاني هو حجي جمال خان الباركزائي، وكان الثاني يفوق الأول بالعمر وعدد الرجال المسلحين، وهي من العوامل التي تحدد أختيار الزعيم وفقاً للعادات القبلية، هذا فضلاً عن أن أحمد خان كان صغير السن وعدد أفراد قبيلته لا يتجاوز (٥٠٠٠) أفغاني، ولما لم يصل الزعماء القبليين المجتمعين إلى أتفاق على أختيار زعيم عليهم وبعد مناقشات حادة برز أحد علماء الدين هو أحمد خيري قائلاً "ايها السادة أوقفوا هذه المناقشات العقيمة لقد أخترنا بمشيئة الله سبحانه وتعالى أحمد خان للقيام بهذا العبء، التفوا من حوله لتتجنبوا مخاطر جساماً" ، لم يعترض أحد منهم على ذلك نظراً للمكانة الحربية التي كان يتمتع بها أحمد خان والأحترام الذي يكنه الأفغان لعشيرته السادوزائي، فقام الشيخ أحمد صبري بسكب كمية من القمح عليه معلناً أختياره زعيماً لهم، فقدم له زعماء القبائل المجتمعين فروض الطاعة وكان من بينهم الحاج جمال الدين خان زعيم عشيرة الباركزائي، واطلقوا عليه لقب أحمد شاه دوراني، (أي درة الدرر) ، وعد هذا اليوم بمثابه أعلان قيام مملكه أفغانستان عام ١٧٤٧[٥].

أستطاع أحمد شاه أن يثبت أحوال مملكتة داخليا، ثم أستولى على خراسان في العام ذاته، ومد سلطته نحو المشرق مستغلاً الأوضاع القلقة في كل من جارتيه الهند المغولية وفارس القاجارية، فسيطر على منطقة واسعة أمتدت من مشهد إلى كشمير ومن دلهي إلى نهر أمودايا والبحر العربي[٦]. وبهذا يكون قد ارسى أسس الدولة الأفغانية المترامية الأطراف وشعب موحد أسمه الأفغان.

تعرضت هذه المملكة بعد وفاة مؤسسها أحمد شاه إلى التفكك بسبب الصراع على العرش بين عشيرتي السادوزائي التي تقلدت العرش الأفغاني. والباركزائي التي تقلدت الوزارة، فتدخلت قوى أجنبية لمناصرة السادوزائي ضد الباركزائي الأمر الذي كان له أثاره السلبية على البلاد، إذ تمزقت الوحدة الوطنية

وأنحسرت المملكة إلى مقاطعات ثلاث، ودخل الأفغان في حروب خاسرة أدت إلى ضعف الدولة وتقلص مساحتها وأزدياد الأطماع الدول المجاورة بها [٧].

تركيبه القبائل الأفغانية:-

يتميز المجتمع الأفغاني بأنه مجتمع قبلي تقليدي محافظ، يتكون الشعب الأفغاني من مجموعة من العناصر وأهمها:-

١- البشتون:- ويشكل هؤلاء ما يقرب من ٤٢% من مجموع الشعب الأفغاني ويتكلم هؤلاء اللغة البشتونيه التي عدت اللغة الرسمية في البلاد، وأهم القبائل المتحدة من العنصر البشتوني هي (غلزائي) و(العبدلي) و(كاكر) و(دزيري) و(يوسف زائي) و(مهند) و(افريدي) و(ينكش)، وقبيلة العبدلي تتكون من (السادوزائي) و(الباركزائي) و(عليكوزائي) و(علي زائي) و(بامي زائي). وهذه القبائل أستقرت في المناطق الجبلية الشرقية الواقعة بين أفغانستان وباكستان والمعروفة بأسم جبال سليمان (فيما وراء الحدود السياسية لأفغانستان والداخلة حتى الأراضي الباكستانية، والقبائل التي تقطن مناطق جبال سليمان وما يليها جنوباً داخل حدود أفغانستان وتسمى عادة قبائل الباثان وهذه القبائل تتشعب إلى مجموعات عدة من العشائر والبطون وهي (المهند، الوزيري، الشنواري، الأفريدي، الدوراني)، وتقيم قبائل الباثان في جبال وعرة موحشة قليلة الماء ليس فيها سوى مساحات محدودة من الأرض من بطون الوديان تصلح للزراعة في الجنوب، ولهذا أتجهت أنظارهم دائماً للشطر الغربي والمدن الغنية والسهول الزراعية الخصبة وأفراد هذه القبائل شديدة الحرص على التمسك بأستقلالهم الداخلي وأحترفوا مهنه الرعي وعمل بعض أفرادها بالنقل والتجارة.

٢- الطاجيك:- ويرجع أصولهم إلى الجنس القوقازي لغتهم الدارية ويشكل هؤلاء حوالي ٣٢% وأستقر هؤلاء في السهول الزراعية الخصبة غرب أفغانستان في مدينة هرات القريبة من الحدود الأيرانية[٨].

يوجد في أفغانستان سلالات بشرية آخرى يرجع أصولها إلى عناصر تركية ومغولية وتترية دخلت أفغانستان في حقب غزو المغول والأتراك لهذه البلاد، وهذه العناصر استقرت في السهول الشمالية لسلاسل جبال هندوكوش وأقام بعضهم في هضبه بامير، وأنحدر قسم منهم جنوباً وأستقرت في مدينة قندهار وأهم هذه العناصر هي :-

أ- الأوزبك:- وأستقر هؤلاء في شمال أفغانستان قرب نهر جيحون وهم مزارعون ويمتهنون تربية الخيول وغنم الكركول.

ب- التركمان:- وأقام هؤلاء إلى جوار الأوزبك على الضفة الجنوبية لنهر جيجون وزاول هؤلاء مهنة الزراعة وهناك صلات بين الأوزبك والتركمان وبين أبناء عمومتهم من أهل أوزبكستان إذ لا يفصل بين هؤلاء سوى نهر جيحون.

ج- القرغيز:- وهؤلاء سماتهم مغولية وهم يحترفون الرعي وموطنهم هضبة بامير ذات المراعي الجيدة وهي منطقة حدود مشتركة بين أفغانستان وباكستان والصين.

د- القوزاق:- يمتاز القوزاق بسماتهم المغولية الواضحة وهم أبناء عمومه للقوزاق الذين ينتشرون في سهول أسيا الوسطى.

هـ- الهزارة:- ويعود الهزارة في أصولهم إلى جيش جنكيز خان الذي غزا أفغانستان في القرن الثالث عشر الميلادي ومنهم يمتاز بسمات مغولية واضحة, ويتبع هؤلاء المذهب الشيعي ويتكلمون اللغة الفارسية وموطنهم هضاب أفغانستان الوسطى جنوبي سلاسل جبال هندوكوش بين مدينتي كابل وهرات ويحترفون الرعي والزراعة. هذا فضلاً عن وجود أقليات من عناصر أخرى منها الهنود واليهود والعرب [٩].

القبائل الأفغانية منظمة متعددة القبائل , وكل قبيلة مجزئة الى جماعات منفصلة يعيش أفرادها في انغلاق، وقد يملك أعضائها مساحات من الأراضي العامة، والخان هو رئيس القبيلة ولديه مساعدين وقادة وملاك أراضي فضلاً عن جماعات عائلية وكبار السن تربطهم صلة القرابة، وينتخب الخان من قبل أفراد القبيلة، وولائهم يكون للخان والمجتمع ويمثل هؤلاء الخانات نوع من أرستقراطي الأراضي أو ملاك الأراضي وغالباً ما يصبح هؤلاء الخانات أعضاء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب الأفغاني أو المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، وقد تستعين بهم السلطة المركزية للحفاظ على الأمن الداخلي والأستقرار في حالة حدوث تمرد قبلي ضدها. ومجتمع القبيلة هو تجمع ديموغرافي ظاهر في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ويتكلمون لغة البشتو[١٠].

الا أن النظام القبلي تحول الى نظام أقطاعي في القرن الثامن عشر وأصبح لكل قبيلة بشتونية حدودها الخاصة بها وارضاً تربي بها ماشيتها ومصدراً للحياة ومعسكر للحراسة، مجاور لمصدر المياه وذلك لحمايتها من القبائل المعادية، وفي أواسط القرن الثامن عشر ترسخ هذا النظام وأصبح نظاماً قائماً بحد ذاته ومن الأمور التي ساعدت على ذلك تدني الأجور التي يتقاضاها الفلاحون والعبيد والسكان المتبقون في تلك الأراضي التي أستولت عليها تلك القبائل[١١].

ووفق تقديرات البنك الدولي التي سجلها في تقريره الذي صدر عام ١٩٧٨ أن حوالي ٥٣% من السكان أفغانستان يعملون بالزراعة، و١٨% يزاولون أعمال يدوية،٢٠% من البدو الرحل، والباقون موزعون على قطاعات الخدمات، وهذا يعني أن في أفغانستان أعلى نسبة من البدو الرحل في العالم، ففي فصل الربيع تجد تلك القبائل مستقراً لها في وديان وجبال الهندوكوش بسبب كثرة المراعي, ولهذا نجد ان أقتصاد أفغانستان زراعي يقوم أساساً على أنتاج تلك الوديان الممتدة بمحاذاة سلاسل جبالها الشاهقة[١٢].

المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)

اللوياجيرغا:- مصطلح بشتوني يعني مجلس المصالحة الكبير, وتنسب التسمية إلى قبائل البشتون التي تمثل النسبة الأعلى من الشعب الأفغاني. وهو تقليد قديم في تاريخ أفغانستان يعود جذوره إلى القبائل البشتونية، إذ يجتمع فيه رؤساء القبائل ووجهائها السياسيون والدينيون وسواهم للتشاور في حل مشاكلهم المتعلقة بشؤونهم السياسية والعامة، وكانت الأجتماعات تستمر بالأنعقاد لحين التوصل إلى قرار يتخذونه بالإجماع[١٣].

عرف المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية قبل قرون عدة، وهو مؤسسة شبه برلمانية وقضائية بالعمل والوظيفة، يدار وفق القانون العرفي وقد تألف لأغراض مختلفة من ممثلين من الأسر المكونة للقبيلة، لمناقشة الأمور المهمة كالحرب والسلام ويتخذ قراراته بالأجتماع ووظيفته هي حل النزاعات، وليس فرض العقاب، وقراراته ملزمة لجميع أفراد القبيلة، ويعتمد المجلس القبلي على قانون عرفي لما فسره العلماء والمشايخ أو على الشريعة الأسلامية كما يشرحها رجال الدين (الملالي)[١٤].

حكم القانون البشتوتي المتوازن المجتمع الأفغاني، وهو قانون غير مدون ولكنه مفهوم ومقبول في جميع أرجاء أفغانستان، وهذا القانون هو الأساس في المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) أساسه الشورى والموافقة الجماعية وعندما تواجه القبيلة مشكلة أو أي تهديد لوجودها فإنها تحل في المجلس القبلي، ومن حيث المبدأ فأن لكل فرد حرية الكلام والمشاركة في المجلس، وعند التوصل إلى قرار جماعي يكون ملزماً للجميع[١٥]، وفي هذا تكمن طبيعتها الديمقراطية وعلى الرغم من أنها طريقة تقليدية لحل المشاكل، الا أن هذا المجلس حل جميع مشاكل أفغانستان الكبيرة بواسطة هذا المجلس القبلي وهو أقصر وأضمن طريقة للوصول إلى أتفاق الجميع على الحلول.

وفي الواقع أن لرئيس القبيلة نفوذ على قبيلته أو جماعته وتتخذ جميع القرارات في الاجتماعات العامة أو عن طريق المجلس القبلي, وفي جنوب البلاد كان السكان يفضلون الأجراءات أو قرارات الأقلية، لتسوية المسائل التي تؤثر على القبيلة كلها، فمثلاً زعيم قبيلة الغلزائي لديهم قدرة على السيطرة على أفراد قبيلته، وكان أنتقال الوراثة لزعامة القبيلة ليس مبدأ ثابت، إذ بينما يتم تعيين أشخاص ملائمين للزعامة في ظروف الحرب أو أدارة شؤونهم في أوقات السلم، وفي كثير من الأحيان قد يطالب زعيم القبيلة بحقوقه الوراثية لدعم الوريث أو أختيار أي عضو من عدد من المرشحين المتوفرين في أوقات الخطر, وبهذا يمكن أن يتم أختيار زعيم للقبيلة من خارج عائلة رئيس القبيلة، والواقع أن جميع رؤساء القبائل مثل الدوراني والغزائي والطاجيك يتبعون السنة النبوية والشورى في أتخاذ القرارات، وقبيلة الدوراني هم أصلاً الطبقة الحاكمة في أفغانستان ويتمتعون بأمتيازات عدة منها أمتلاك الأراضي والتعيين كقادة عسكريين وكانوا مفضلين في الوظائف الحكومية[١٦].

أستقرت على طول خط ديوراند الحدودي الذي يبلغ طوله ٥٠٠ ميل حوالي ثلاثين قبيلة كبيرة، وطوال السنين كانت هذه القبائل تقاتل الواحدة ضد الآخرى، وكانوا يلجأون إلى محاربة جيرانهم وهم منقسمون إلى مجموعات تقوم على علاقة القرابة، والنسب نظام رأسي ترى فيه العائلة والعائلة الموسعة والقبيلة المصغرة والقبيلة وعند كل من هذه المستويات نجد حقوقاً والتزامات متبادلة أجتماعية وأقتصادية وسياسية ولكن إذا تعرضت هذه الأنظمة القبيلة لتهديد من قوة خارجية أجنبية فأن هذه القبائل تتجمع وتتحد لمواجهة أخطار الغزو أو الأعتداء(١٧).

دور القبائل الأفغانية في مقاومة الأحتلال البريطاني والحرب الأفغانية – البريطانية الأولى ١٨٣٨- ١٨٤٢

حاولت حكومة الهند البريطانية في شبه القارة الهندية التدخل في الشؤون الداخلية الأفغانية، ومناصره طرف ضد أطراف آخرى بما يتوافق مع مصالحها في المنطقة، وسعت دائماً إلى إيجاد حليف لها لا يشكل مصدر تهديد لها ولسياستها في المنطقة، ومنها محاولتها فرض شجاع الملك بالقوة اميراً على أفغانستان ومناصرته ضد منافسيه على العرش، الأمر الذي أثار شعور الأفغان الوطني والديني فأنتشرت الثورة في جميع أفغانستان فتناست القبائل عصبياتهم وخلافاتهم وأصبح هدفهم الأول هو الأنتقام من عدو بلادهم(١٨).

بدأت الثورة بتمرد قبيلة السادوزائي في زيمندار شمال غربي قندهار في أواخر عام ١٨٤٠، واشتبكوا مع القوات البريطانية المحتلة التي قدمت الحماية لموظفي الضرائب في زيمندار وقضوا عليهم وأستطاع أفراد قبيلة السادوزائي وقف تقدم القوات البريطانية الا أنهم أجبروا على التراجع تحت تأثير نيران مدفعية القوات البريطانية.

وكان مقاتلي السادوزائي في أوائل تموز ١٨٤١ قد تمركزوا في جانب نهر الهلمند بمقاتلين تعدادهم سته الأف رجل مقسمين إلى ستة أقسام على رأس كل واحدة منها أحد علماء الدين يناشد القوات بأسم الله وبأسم الدين الوقوف ضد الأعداء أو الأستشهاد في سبيل الدفاع عن الوطن، واستطاعوا خديعة القوات البريطانية التي أضطرت الى التقهقر، ولم تستطع قوات البريطانية من القضاء على حركة السادوزائي إلى أيلول ١٨٤١ تمكنت من القبض على عدد من زعماء السادوزائي واخماد ثورتهم(١٩).

لم يكن السادوزائي وحدهم مصدر التذمر والثورة من أفغانستان، بل ثارت قبيلة الغلزائي ضد شجاع الملك وحلفائه بسبب حرمانهم من السلطات التي منحهم أياها الأمراء الأفغان السابقين، وكان هؤلاء يملكون قوة قوامها ١٢ الف رجل مؤمنين بعدالة قضيتهم، إلا أنهم لم يستطيعوا المقاومة أمام قوات الأحتلال البريطاني، فأضطر إلى الأنسحاب إلى القلاع الجبلية، أثار ذلك غضب قبيلة الغلزائي وبدأ

يعدون الترتيبات للانتقام من قوات الأحتلال وحاول البريطانيين أمتصاص حقد القبائل عن طريق تقديم الأموال لزعماء الغلزائي مقابل منع أتباعهم من الأغارة على الطرق العامة(٢٠).

ثار الغيلزائي مرة أخرى في ربيع ١٨٤١ عندما بدأت قوات الأحتلال البريطاني أعادة بناء قلعة كالات غيلزائي التي تقع بين كابل وقندهار وأحتلوا قلعة صغيرة كانت لأفراد قبيلة الغيلزائي، فعد ذلك تهديداً لهم وبعد أشتباكات بين الجانبين أستطاعت القوات البريطانية السيطرة على المنطقة في أب ١٨٤١، وكان زعماء قبائل المقاطعات الشرقية في ممر خيبر لا يسمحون لأحد بالمرور في ممراتهم دون دفع الأموال سنوياً لهم، وكان هذا متبعاً في عهد أمراء الأفغان السابقين الا أن هذا الأمتياز سحب منهم، فثاروا ضد قوات الاحتلال وكبدوها خسائر فادحة، الآمر الذي جعل البريطانيين يقدمون الآموال التي طلبها زعماء القبائل نظير هدوئهم(٢١).

دور المجلس الآعلى للقبائل الأفغانية في الحياة السياسية الأفغانية بين عامي ١٨٨٠- ١٩١٩

لم يستمر حال القبائل الأفغانية من الأستقلال والبعد عن السلطة المركزية للحكومة الأفغانية مع ظهور التحديات السياسية والأخطار التي جابهها الأمراء الأفغان من البريطانيين في شبه القارة الهندية أو الإمبراطورية الروسية في شمال البلاد، الأمر الذي أستدعى من السلطة المركزية في كابل محاولة أدخال القبائل الأفغانية ضمن مفاصل الدولة والحكومة ومحاولة السيطرة عليهم، وتجلى ذلك واضحاً أثناء حكم الأمير عبد الرحمن خان (١٨٨٠- ١٩٠١) الذي اعترفت به بريطانيا اميراً على البلاد في تموز ١٨٨٠ وعاهدته الا تطلب أدخال بعثه بريطانية إلى ايه منطقة في بلاده، وبهذا أستقرت الأمور له وأستطاع أعادة الأمن للبلاد وأقامة حكومة مركزية وبسط نفوذه على القبائل الأفغانية عن طريق تقسيم البلاد إلى أربعة أقاليم خضعت لسيطرة أربعة مدن رئيسية هي كابول وقندهار وهرات ومزار الشريف وذلك لأحكام سيطرته على البلاد وجمع الضرائب وتطبيق القوانين والأوامر العسكرية. وركز على دور رجال الدين في مجال التعليم والقانون, ولم يقتصر تأثير (الملا) منحصراً بدوره كرجل دين او كمواطن حكومي فهو عادة مالك أرض كبيرة خاصة به أو كأمين على أرض وقفية وظهر تأثيره واضحاً في القرية لأنه وبسبب تعليمه كان المتعلم الوحيد, وكان يمثل الوسيط بين السكان المحليين والموظفين الحكوميين من الحكومة المركزية في كابل، ويقوم بتقديم النصح في الأمور القانونية ويأتي تأثيره من أنه مالك للأرض ومفسر (للقانون العرفي السائد) وكمحفز سياسي في أوقات الصراع والتوتر التي تهيمن على المجتمع(٢٢).

أعلن الأمير عبد الرحمن خان بأن سلطته مستمدة من الله، وأن معارضته سواء أكانت دينية أو قبيلة تعد خيانه أو الحاد، وشرع الأمير عبد الرحمن خان بإدخال (الملات) في القرى والمدن وجعلهم معتمدين في الدخل والترقيات على الحكومة وبرغم أن الشريعة بقيت أساس القانون الأفغاني ,الا أن سيطرة العلماء على النظام القانوني كسرت ومنح الموظفون المدنيون دوراً مهماً في هذا المجال وقوضت

سلطة رجال الدين من خلال نقل السلطات الدينية للحكومة، كما أنه أسس جيشاً حديثاً قوياً تابع للسلطة الحكومة المركزية، الأمر الذي عزز سلطه الحكومة ولم تعد تعتمد على التعبئة القبلية[٢٣].

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ التوسع الروسي في أواسط أسيا محاولة السيطرة على بعض الأراضي الأفغانية لاسيما أنه لم تكن هناك حدود واضحة المعالم مع أفغانستان، أثارت بذلك مخاوف البريطانيين فعملوا وسيطاً لحل الخلاف الروسي الحدودي للحد من التوسع الروسي في المنطقة والاحتفاظ بأفغانستان دولة حاجزة لكي تمنع التصادم بين بريطانيا وروسيا، ولهذا أصرت بريطانيا إلى ضرورة تحديد الحدود بين روسيا وأفغانستان وعلى هذا الأساس تم الأتفاق بين روسيا وأفغانستان في ١٠أيلول عام ١٨٨٥ على تخطيط الحدود بين الدولتين[٢٤]، في الوقت ذاته أصرت روسيا على وجوب تعيين الحدود الجنوبية لأفغانستان بحيث لا تتخطاها بريطانيا وعلى هذا الأساس أرسلت حكومة الهند البريطانية بعثة برئاسة (مورتيمر ديوراند Mortimer Durand) وزير خارجية حكومة الهند البريطانية لحل الخلاف بين الجانبين حول المناطق التي تسكنها قبائل البشتون ولتحديد الحدود الشرقية والجنوبية مع أفغانستان وصلت البعثة إلى كابل في ٢ تشرين الأول عام ١٨٩٣ وأستمرت بالمفاوضات إلى ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٣، أختمت بتوقيع أتفاقية حدودية بين الجانبين لجعل جبال سلمان حداً فاصلاً بين البلدين، وجعل خط الحدود الشرقي والجنوبي يمتد من واخان إلى حدود فارس، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل الأمير عبد الرحمن خان عن سيطرته الأسمية عن بلوشستان وعلى قبائل جبال سليمان وعرف الخط الحدودي الذي حدد على خارطة ملحقه بالأتفاقية بخط ديوراند وتعهد الجانبان بعدم التدخل في الأراضي الواقعة وراء الخط ,الا ان هذه الأتفاقية أدت إلى تقسيم قبائل البشتون إلى قسمين وخلقت مشاكل حدودية ظهرت بعد الأنسحاب البريطاني في شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧[٢٥].

بعد أن أستتبت الأمور للأمير عبد الرحمن خان، أدرك أهمية النهوض بالبلاد عن طريق أجراء أصلاحات داخلية لتقوية الوحدة الوطنية مركزاً أهتمامه على تنظيم الجيش وللحاكم والارتقاء بالتعليم وتقرير السلطة المركزية في البلاد، وأستمر بذلك حتى وفاته في أيلول عام ١٩٠١ تاركاً وراءه أمارة مستقرة الحدود مع الهند وروسيا لخليفته الأمير حبيب الله خان (١٩٠١-١٩١٩) [٢٦].

كانت السياسة البريطانية قد مالت إلى عدم أستخدام أسلوب الحرب في تعاملها مع الأفغان وتحولت إلى الطرق السياسية والمالية وكانت تعتقد أن هذا الأسلوب هو الأفضل للأحتفاظ بأفغانستان دوله حاجزة للهند البريطانية[٢٧]، وعقدت أتفاقاً ودياً مع روسيا القيصرية في ٣١ آب ١٩٠٧ لوضع حد لمشاكل التنافس بينهما في التبت وأفغانستان وأيران وقد نصت بنود الوفاق على أعتراف بريطانيا وروسيا بسيادة الصين على أقليم التبت والتعهد بالحفاظ على حكمها الذاتي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأعتراف روسيا القيصرية بالوصاية البريطانية على أفغانستان وعدم التعامل مع حكومتها، الا من خلال

الحكومة البريطانية وتقسيم أيران إلى ثلاثة مناطق المنطقة الشمالية خاضعة للأشراف الروسي والمنطقة الجنوبية المجاورة للهند تحت الأشراف البريطاني وأتفق الطرفان على أن تكون المنطقة الوسطى منطقة محايدة بينهم مع فتحها لتصبح منطقة حرة للتجارة والتنافس بين الدولتين، كما تعهدت بريطانيا بأن لا تطالب بأي أمتيازات تتعلق بها أو برعاياها البريطانيين كالأمتيازات الخاصة (أنشاء المصارف وخطوط التلغراف، وشق الطرق، وخطوط السكك الحديدية)، وذلك شمالي خط يمتد من قصر شيرين ماراً بأصفهان وينتهي عند نقطة تقابل الحدود الروسية الأفغانية، والا تمانع بريطانيا في حصول روسيا على أمتيازات تقوي من وضعها ومركزها في هذه المنطقة، أما روسيا فتعهدت الا تطالب بأي أمتيازات تتعلق بها أو برعاياها أو برعايا الدول الأخرى، وذلك جنوبي خط يمتد من الحدود الأفغانية ماراً بجاريف ويزدستان وقرمان وينتهي ببندر عباس هذا فضلاً عن اعتراف روسيا بمصالح بريطانيا في الخليج العربي بينما وعدت بريطانيا روسيا بتسهيل السبل لفتح مضيقي البسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية[٢٨].

كان الطرفان البريطاني والروسي قد أتفقا على تقديم نصوص الوفاق قبل وقت قصير من نشرها للأفغان، وفي ١٥ أيلول ١٩٠٧ أحيطت الحكومة الأفغانية علماً ببنود الوفاق، وعندما وصل المندوب البريطاني العاصمة الأفغانية كابل، كان الأمير حبيب الله يقوم بجولة في ربوع البلاد خلال شهر أيلول وعندما وصل اليه خبر الوفاق عن طريق المندوب البريطاني، أعلن أنه لا يستطيع أبداء رأيه قبل العودة إلى العاصمة كابل والتي وصلها في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٧، مدركاً خطورة مواد الوفاق على بلاده والدول المجاورة له لاسيما أيران، فأستدعى فور وصوله شقيقه نصر الله خان ووزرائه وأعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) للتباحث معهم في بنود الوفاق وجرت مناقشات على بنود الوفاق، وأعترض نصر الله خان على بنود الوفاق، وأعلن بعض أعضاء المجلس (اللويا جيرغا) "بأن الأفغان قد خدعوا بوعود البريطانيين ويجب على الشعب الأفغاني أن يقطع صلته كلياً بهم وأنهم أعداؤه الألداء"[٢٩]. وصرح البعض الآخر بأن الوفاق من وجهة نظرهم ضار بكل من أيران وافغانستان، وأن الكلمات التي ترددت عن الحرية والاستقلال في الوفاق خاليه من أي مضمون، فأيران قسمت إلى أقسام عدة دون مراعاة لمعنى الأستقلال الذي ذكره الوفاق وأن هناك أخطاراً كثيرة تنتظر أفغانستان، فالروس أصبحوا يحيطون بمدينة هرات من جهات ثلاث، وهذا من شأنه أن يعرض المدينة لأخطار الزحف الروسي نحوها، كما عارض بعض أعضاء (اللويا جيرغا) منح التجار الروس الأمتيازات التجارية الممنوحة لتجار الهند في أفغانستان، كما أثار الوفاق حقد الأمير الشخصي لأنه ذكر خلال بنود الوفاق بلقب (سعادة الأمير) في حين ذكر الشاة الأيراني بلقب صاحب الجلالة، وهو يعد نفسه في الدرجة اعلى أن لم تكن مساوية للشاه الأيراني في ادنى الأعتبارات[٣٠].

من الواضح أن أعضاء (اللويا جيرغا) أدركو خطورة بنود الوفاق على البلاد وعدوه وثيقة رسمية لاقتسام مناطق النفوذ بين بريطانيا وروسيا، وخطره يكمن من وجهه نظرهم أنه يحمل لأفغانستان نفس مصير الجارة أيران في أقتسام النفوذ.

كان أعلان الوفاق البريطاني- الروسي مقدمة لتشكيل تكتلات دولية بين دول الحلفاء ودول المحور ليتخذ التنافس الدولي على مناطق النفوذ في العالم أسلوباً عسكرياً قاد إلى أندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ والتي شملت مناطق واسعة من قارة أوربا وأسيا وأفريقيا، واشتركت فيها جارتا أفغانستان الشمالية روسيا والجنوبية والشرقية بريطانيا في شبه القارة الهندية. وعند اندلاع الحرب أدرك الأمير حبيب الله خان حجم الأخطار المحيطة ببلاده فأعلن حياد بلاده رغم محاولات الدولة العثمانية وحليفتها المانيا لجر أفغانستان إلى الحرب عن طريق أعلان الجهاد لأثارة القبائل الأفغانية وعلى الرغم من العرض الذي قدمته الدولة العثمانية وحليفتها المانيا لحكومة الأمير حبيب الله خان، أذ أعلنت عن أستعدادها لتقديم مساعده عسكرية لأفغانستان مقابل الحصول على مساعدة الأفغان في الهجوم على المصالح البريطانية في الهند وتركستان، الأمر الذي دفع الأمير حبيب الله خان إلى أستدعاء أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) للأجتماع ومناقشة الأوضاع الدولية الخطيرة، وأتخاذ قرار بشأن العرض الألماني – العثماني للأشتراك بالحرب، وبعد مناقشات عدة رفض الأعضاء العرض وأعلنوا حياد أفغانستان في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٦ وأصدروا بياناً أعلنوا فيه أن أفغانستان لن تحارب البريطانيين، وصرح الأمير حبيب الله خان "بأن الحرب وحش متعطش للدماء لن يسمح له بدخول افغانستان"، والواقع أن الأمير حبيب الله خان برر موقف بلاده على الحياد لأسباب إنسانية، الا أنه كان يخشى على أستقلال بلاده ووحدتها الوطنية وأمتداد ساحة الحرب اليها، وأستغلالها من قبل القوى المتنافسة وقد أيده بذلك أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) بالأجتماع[٣١].

أغتيل الأمير حبيب الله خان في ٢٠ شباط عام ١٩١٩ عندما كان في رحلة صيد في أحدى ضواحي المدينة جلال أياد دون أن يترك ولياً للعهد فنادى أخوة نصر الله خان بنفسه أميراً على البلاد مستنداً إلى تأييد علماء الدين وبعض الشخصيات السياسية البارزة في البلاط، ولكن الأبن الأصغر للأمير حبيب الله أمان الله خان تمكن من السيطرة على السلطة بمعاونة قوات الجيش وأعتقل نصر الله خان ومؤيديه وتقديمهم للمحاكمة وبقي نصر الله خان في سجنه حتى وفاته عام ١٩٢١[٣٢].

المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) في عهد الأمير أمان الله خان:

تولى الأمير أمان الله خان (١٩١٩- ١٩٢٩) الحكم في أفغانستان، وأصدر إعلان إلى مواطنيه دعا فيه إلى أن تكون حكومة بلادة حرة مستقلة تمتلك جميع الحقوق التي تتمتع بها الحكومات المستقلة، ولتحقيق ذلك سعى إلى تحقيق هدفين هما:- تخليص البلاد من التبعية البريطانية والحصول على

أستقلال أفغانستان وتبني سياسة داخلية تحقق أصلاح شامل في نواحي الحياة كافة، وحرص على أخذ قسم الولاء من زعماء القبائل لتقوية الوحدة الوطينة وضمان ولائهم للسلطة المركزية، وأستطاع أن يحقق انتصاراً سياسياً بتوقيع معاهده راولبندي في ٨ آب ١٩١٩ التي تضمنت أعتراف بريطانيا بالاستقلال التام في علاقاتها الخارجية والداخلية[٣٣]، ثم أصدر سلسلة من الأصلاحات السياسية والأقتصادية والأجتماعية للنهوض بالبلاد، وحاول احداث تغيرات دستورية لاستبدال النظام السياسي القديم بنظام دستوري جديد يحقق فيه نوع من الديمقراطية لشعبه ويتخلص فيه من النظم القبلية الموروثه التي لم تعد تتناسب مع اصلاحاته الأقتصادية والأجتماعية، فأصدر في ٩ نيسان عام ١٩٢٣ أول دستور حديث للبلاد، تكون من ٧٣ مادة حدد فيه أن يكون النظام السياسي في أفغانستان ملكي وراثي لأسرته وأبناءه، وحدد واجبات الملك وحقوقه كما حدد واجبات السلطة التنفيذية للملك والوزراء والمجلس الملكي (الدربار) الذي برأسه الملك ويضم في عضويته كبار موظفي الدولة والأعيان الذين يختارهم الملك ويجتمع في كل عام في يوم يحدده الملك ويكون قبل أحتفالات الأستقلال ويقدم فيه كل وزير أو رئيس دائرة منجزات دائرته خلال السنة الماضية، أما السلطة التشرعية التي تمثلت بالبرلمان الذي يتأسس في العاصمة كابل ويضم أعضاء يعينهم الملك وأعضاء منتخبين مدنيين وعسكريين يتساوى فيها عدد المنتخبين والمعنيين، وحددت مهمته بتقديم الأقتراحات للحكومة لتحسين الصناعة والزراعة والثقافة والنظر في القوانين المقترحة للحكومة والمصادقة على الميزانية السنوية والعقود والمعاهدات والأتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع الأجانب، كما حدد الدستور السلطة القضائية المتمثلة بالمحاكم وواجباتها على أن تصدر تشريعات خاصة لأنواع المحاكم وتسلسلها الهرمي[٣٤].

ولتنظيم الحياة الأجتماعية والأقتصادية في البلاد، أصدر عدد من القوانين نظم فيها النشاط الزراعي لزيادة موارد الدولة، ثم وسع سلطه الدولة على القبائل التي تسيطر على طرق التجارة، الأمر الذي أفقد القبائل جزءاً من دخلها الذي كان يعتمد على أموال الحماية من تجار القوافل، كما تضررت مصالح كبار ملاكي الأراضي ورجال الدين، إذ أن مواد الدستور سحبت الأمتيازات التي كانوا يتمتعون بها، الأمر الذي دفع بعض زعماء القبائل إلى تحريض السكان المحليين على عدم الطاعة الأوامر الحكومية، وثارت قبيلة المنغال في آذار ١٩٢٤ في منطقة خوست الحدودية (جنوب العاصمة كابل القرية من الحدود الهندية) [٣٥]، تحت ذريعة أن هذه التشريعات منافية للشريعة الأسلامية، وأنقسم رجال الدين البارزين إلى قسمين الأول مؤيد للبرنامج الأصلاحي للأمير والآخر رافض له وحاول هؤلاء أرسال وفود من رجال الدين إلى المدن الآخرى لأقناع القادة القبليين هناك ورجال الدين بالانضمام إلى الثورة ,وأعلنوا التمرد وأختاروا أميراً جديداً للبلاد، وأعلنوا أنه يجب على الأمير أمان الله خان مغادرة الحكم، وخوفاً من أمتداد التمرد إلى مناطق أخرى أوصى المستشارون الدينيون الأمير أمان الله خان بدعوة

المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) للأنعقاد في مدينة باغمان من تموز ١٩٢٤ للنظر في الشكاوى الدينية والاعتراضات على البرنامج الإصلاحي[٣٦].

كان الأمير أمان الله خان يدرك تركيبه المجتمع الأفغاني القبلية وكان يخشى من أن يمتد التمرد إلى مناطق آخرى ويهدد أستقرار الدولة، فدعا أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) للأنعقاد وبعد مناقشات عده أضيفت تعديلات على مواد الدستور من قبل أعضاء المجلس وهي جعل الشعائر الدينية الحنفية رسمية وأعطاء القضاة الدينيين صلاحيات أوسع، وأشترطوا أن تكون العقوبات الجنائية في القضاء مطابقة لما ورد في الشريعة الإسلامية، فيما وافق على بقية مواد الدستور، وأقر جميع الأعضاء أن فرض الضرائب من حق السلطات الحكومية، وأثناء المناقشات أكد الأمير على أن المواد التي أدرجت في دستور هدفها هو وحدة البلاد، وتقليل الأختلافات بين المسلمين والهندوس واليهود، أضطر الأمير إلى أرسال حملة عسكرية إلى خوست، وأستطاعت القضاء على الحركة في كانون الثاني عام ١٩٢٥، وأضطر إلى تعديل والغاء القوانين الخاصة بالقبائل لاسيما في مسألة التجنيد العسكري[٣٧].

حرص الأمير أمان الله خان على توضيح برنامجه الإصلاحي، وأفتتح البرلمان الأفغاني في دورته الأولى في أوائل تشرين الثاني عام ١٩٢٧ والذي ضم ٣١١ عضواً وكان يحضر جلساته بنفسه ويدرب أعضائه على الاستقلال الفكري وأصول الانتخابات والحكم، وكان يفند كل الأقوال المعارضة لبرنامجه بالدلائل الصحيحة[٣٨].

أتخذ الأمير لقب ملك في حزيران ١٩٢٦، ورغبته منه في رفع شأن بلاده بين الأمم المتقدمة، قام برحلة طويلة إلى عدد من دول الشرق الأوسط والدول الأوربية في كانون الأول ١٩٢٧ للأطلاع على التقدم الحضاري في تلك الدول وبناء علاقات سياسية وأقتصادية لدعم برنامجه الإصلاحي الذي يهدف إلى تحديث البلاد وتحويلها من مجتمع قبلي إلى دولة مدنية حديثة تتبع النظم الحديثة في الأدارة، وأستمرت رحلته تسعة أشهر، وبعد عودته إلى بلاده في ٢٠ حزيران عام ١٩٢٨[٣٩]، أعد منهاجاً حكومياً متكاملاً لأدارة الدولة والنهوض بالبلاد فكان لا بد أخذ موافقة أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) على فقرات البرنامج الحكومي الصلاحي، فأستدعى أعضاء المجلس وعقدت الجلسة الأولى في ٢٨ آب ١٩٢٨ قدم فيه الملك تقريراً حول نتائج جولته الأوربية، كما تضمن مقترحات لبرنامجه الإصلاحي ومشاريع القوانين التي أستهدفت المؤسسات والمصالح الأقطاعية والتقاليد القديمة والتي أنتزعت أمتيازات زعماء القبائل[٤٠].

كان الملك أمان الله خان مصراً على تنفيذ برنامجه الأصلاحي فدعا أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) للمرة الثالثة للانعقاد في ١ آيلول ١٩٢٨ في مصيف باغمان، دعا اليه

١٠٠٠ من زعماء القبائل ورجال الدين والوجهاء في المناطق القبلية والريفية والحضرية من مختلف أنحاء البلاد، وأستمر المجلس بالأنعقاد لمدة خمسة أيام، وطلب من كل الوفود أرتداء الملابس الغربية، لكي يظهر أعضاء المجلس بصورة متحضرة، الا أنه وجد فتوراً من الأعضاء في تلبية طلبه، وقدم لهم لائحة برنامجه الإصلاحي الذي تضمن أقامة ملكية دستورية وحكومة برلمانية وأنتخاب مجلس وطني أفغاني، وأبقى على تشكيله المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) الا أنه حاول أبعاده عن الحياة السياسية وتحجيم تأثيره بأن حدد أجتماعات المجلس مرة كل خمس سنوات، خوفاً من معارضته للبرنامج الحكومي الإصلاحي الذي مسَّ الكثير من الأمتيازات التي يتمتع بها أعضاءه، كما جعل التجنيد أجبارياً والتعليم الزامياً للأطفال من سن ٦- ١١ سنة وتأسيس مصرف وطني أفغاني وسك عمله نقدية خاصة بالبلاد، كما أقترح عدداً من القوانين المدينة كإلغاء الحجاب وتحرير المرآة وتحريم تعدد الزوجات ووضع قانون للطلاق[٤١]، وأنتقد الأراء الرجعية لرجال الدين بطريقة ودية وعدهم المسؤولين عن تأخر أفغانستان عن ركب الحضارة[٤٢].

كانت الأجواء التي جرت فيها المناقشات متوترة جداً مما عكس بصورة ما الوضع السياسي والأجتماعي في البلاد، أذ منع أعضاء (اللويا جيرغا) من أنتقاد الحكومة وسمح لهم بتقديم الشكاوي إلى رئيس مجلس الدولة بشير أحمد خان والذي كان يقرر منفرداً ما إذا كانت تلك الشكاوي تستحق مناقشتها في المجلس أم لا، وأتخذت المناقشات طابعاً حاداً وأتهمت الإدارة الحكومية بالفساد والرشوة[٤٣]، وخاطب أحد الأعضاء من ممثلي كابل وهو غلام محي الدين الملك قائلاً "مالم يتم محاكمة واعدام الوزراء المفسدين فأن من المستحيل أجراء أي أصلاح في هذا البلد" كما وطالبوا البرلمان بتحديد مسؤوليته وجعلها مقتصرة على تعيين رئيس الوزراء والذي عليه أن يختار الوزراء، وطالبوا بإلغاء التجنيد الذي كان يمتد لثلاث سنوات، وكذلك طالبوا بأعاده الرتب والألقاب التي كانوا يتمتعون بها، وطالبوا بإلغاء قانون العقوبات المدني الحديث والذي وضع خطوطه العامة وفق المنهج الأوربي السائد، وتمت الموافقة على معظم المقترحات التي وردت في المنهاج الإصلاحي ما عدا المقترحات الخاصة بالمرآة[٤٤].

والواقع أن أعضاء (اللويا جيرغا) لم يكونوا جميعهم مقتنعين بما ورد في لائحة الإصلاح وعدوها تحدي لقوتهم وسلطتهم الاقتصادية والإجتماعية المترسخة منذ قرون، والقسم الآخر لم يكن مقتنعاً بما ورد ولم ينقلوها إلى أفراد قبائلهم وسكان القرى والمناطق التي هم ممثلين لها بصورة أيجابية.

حاول الملك أمان الله خان فرض برنامجه الأصلاحي بالقوة، فشن حملة واسعة ضد علماء الدين المعارضين للتحديث، وبدا بانتقادهم في أحاديثه والسخرية من ملابسهم ولحاهم الطويلة وعمائمهم وسراويلهم، وأتهمهم بالجهل والفساد وقام بطرد برجال الدين الهنود والأفغان من خريجي المدارس الدينية الهندية، واحال زهاء ٣٠ ملا إلى المحاكم بتهمة أثارة التمرد وحكم عليهم بالأعدام، كما أصدر الأوامر

بأعتقال عدد من الزعماء الدينيين البارزين مثل حضرة شوربازار وآخرين بتهمة مقاومة الأصلاحات والتحريض على العصيان[٤٥].

واجهت خطط الملك أمان الله خان في مجال الأصلاح القانوني عقبات وشكلت تهديداً لمصالح رجال الدين الذين رفضوها، ومن جانب آخر أن تلك الأصلاحات كانت بحاجة إلى دعم مادي مناسب ولهذا فقد سعى إلى فرض نظام للضرائب وجعل عملية الجباية بالنقد وليس بالمواد العينية، وهذا الأمر شكل تهديداً لمصالح الموظفين الحكوميين العاملين عليها لأنهم حرموا من فرصة أقتتطاع نسبتهم منها التي عدوها حق عادل لهم، الأمر الذي ولد معارضه على المستوى المحلي، كما سعى الى توسيع التجارة ولكي يتم ذلك كان لابد من السيطرة على طرق التجارة، وكان جباية ما يسمى (أموال الحماية) من تجار القوافل المارة عبر هذه الطرق مصدر دخل مهم لهذه القبائل ولقرون عدة ولهذا فقد تمردت هذه القبائل على السلطة المركزية[٤٦].

دفعت الاعتراضات التي واجهها البرنامج الإصلاحي الملك امان الله خان إلى أتخاذ قراراً بالإسراع في تنفيذ برنامجه الإصلاحي الأمر الذي أفزع القادة القبليين وعلماء الدين المحافظين الذين كانوا تحت قيادة عائلة (المجددي) والتي كان لها مكانة خاصة في أفغانستان وزعمائها الذين ساندوا الملك أمان الله خان في الحرب ضد بريطانيا ١٩١٩، وكوفئ بأراضي واسعة مقابل الدعم الذي قدمه للسلطة المركزية، كما أنه خسر تحالفه مع قبيلة الدوراني فأصبح من أبرز زعماء القبليين المعارضين له، كما ثارت قبيلة الشنواري ضد محاولات الملك أمان الله بالغاء لبس البردة للنساء، وساندهم بذلك عدد من رجال الدين الذين صادقوا على اعلان أن الملك أمان الله خان كافر، وحرضوا المسلمين على الثورة ضده، ولم تستطع الحامية العسكرية في جلال اباد مقاومة الثورة ضده، وخسر الملك امان الله خان كل تحالفاته مع القبائل الآخرى[٤٧]، ولم يستطع الجيش القضاء على التمرد فأمتدت الثورة ضده إلى العاصمة كابل، فأضطر الملك أمان الله خان إلى التنازل عن العرش في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٢٩ لأخيه الأكبر عناية الله , وغادر العاصمة إلى قندهار[٤٨]. الأمر الذي دل على فشل الملك في تنفيذ برنامجه الإصلاحي وتوسيع السلطة المركزية على القبائل لأن الأفغان لم يكونوا مستعدين لهذا التغيير واستطاعت الزعامات القبلية أن تسقط الملك وتجبره على التخلي عن العرش.

دور المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية في تأسيس المملكة الأفغانية الحديثة:- ١٩٢٩- ١٩٣٣

تركت هزيمة أمان الله خان الحكومة المركزية في كابل ضعيفة ومعتمدة على القادة القبليين، وأدى أنتشار الفوضى والاضطراب إلى ظهور أحد الزعماء الطاجيك ويدعى (باشا سقا) في شمال أفغانستان الذي أستطاع أن يجمع عدداً من الأنصار، وأن يهاجم العاصمة كابل ويستولي على الحكم في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٩، وأستطاع أن يبسط سيطرته على الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، وحاول

الحصول على تأييد رجال الدين فأطلق سراح (حضره صاحب شور بازار) وجعله شيخ الإسلام، وأعلن برنامجاً حكومياً رجعياً هاجم فيه سياسة أمان الله خان الإصلاحية ووعد الشعب الأفغاني بالعودة إلى العادات والتقاليد القديمة، وأصدر أوامر بإلغاء جميع الإجراءات التي أتخذتها الحكومة السابقة، الا أن ذلك أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وانقطاع طرق التجارة، وشحة المواد الغذائية ، وأرتفاع أثمانها، فأصاب الاقتصاد الأفغاني الركود[٤٩].

دفعت حالة الفوضى والأرتباك السياسي في البلاد وسيطرة رجال الدين غير المحدودة ، وقلة موارد الدولة ووجود جيش قبلي غير منظم إلى ظهور مقاومة شعبية ضد حكومة باشا سقا، فأستدعى أمان الله خان سفير أفغانستان في فرنسا الجنرال محمد خان الذي وصل إلى بومباي في شباط ١٩٢٩، ثم توجه إلى خوست جنوب أفغانستان وأستطاع أن يشكل تحالف قبلي بين قبائل البشتون، وأعلنت قبائل جنوب وغرب افغانستان دعمها لمحمد نادر خان في اجتماع قبلي عقد في حزيران ١٩٢٩، وأستطاع تشكيل جيش قبلي عهد قيادته إلى أخيه شاه ولي خان، وزحف الجيش نحو العاصمة كابل ودخلها في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩ والقي القبض على باشا سقا وأعدم مع عدد من اتباعه[٥٠].

بعد أن أستتب الأمر لمحمد نادر خان برزت مسألة أعادة نظام الحكم للبلاد فأستدعى زعماء القبائل ورجال الدين والوجهاء وممثلي الدولة وخطب فيهم في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٩ ، شاكراً الله تعالى على نصرة ورجا القبائل بأن تبقى متحدة لإعادة بناء البلاد وطلب منهم أختيار مرشح للعرش، وفي اليوم التالي ١٦ تشرين الأول عقدأعضاء (اللويا جيرغا) الذين قدموا من مختاف أنحاء البلاد أجتماعا" وبلغ عددهم ٢٨٦ عضواً[٥١]، وكان أنصار أمان الله خان يظنون أن مهمة محمد نادر خان قد أنتهت وأنه سيسلم العرش إلى صاحبه أمان الله خان، ولكن الذي حدث أن أعضاء (اللويا جيرغا) ولاسيما زعماء الجيش القبلي نادو بنادر خان ملكاً على أفغانستان تقديراً لخدماته الجليلة وقدموا له الخضوع التام، والذي قبلها بعد الحاحهم عليه[٥٢]. والواقع أن ذلك الدعم الذي حضي به الملك محمد نادر شاه من قبل زعماء القبائل لتأسيس مملكة أفغانستان الحديثة جعلت قوة القادة القبليين تبرز مرة أخرى وحصلوا على مكاسب عده منها أن الملك أصبح ملزماً بالحصول على مصادقة أعضاء مجلس (اللويا جيرغا) في أي تغيير سياسي أو حكومي ولاسيما في مسألة الضرائب، كما الزمت الملك بإصدار مراسيم بإعفاء بعض القبائل من تطبيق الأوامر والقوانين الحكومية وهذا ما حدث إذ أصدر الملك محمد نادر شاه أمراً بإعفاء أفراد قبيلة الشنواري من الخدمة العسكرية[٥٣]. وبهذا أستطاع هؤلاء الزعماء أسترداد ما حاول الملك السابق تجريدهم من أمتيازاتهم التي توارثوها عبر قرون من الزمان، وتغيير البنية الاجتماعية للبلاد وتجعلهم خاضعين لسلطة الدولة.

حاول الملك محمد نادر شاه النهوض بالبلاد وتطبيق برنامج إصلاحي يتجنب فيه أثارة القبائل ورجال الدين والمتنفذين المحافظين في البلاد، ولضمان عدم معارضتهم لخطواته الإصلاحية نظم (جمعية العلماء) ضمت من ١٥ إلى ٢٠ من رجال الدين وجعلها تابعة لوزارة العدل وعين مشير أغا وزيراً للعدل مهمتها الأشراف على نشاطات المجالس الدينية في الولايات الأفغانية وللنظر في مدى مطابقة القوانين التي تصدرها السلطات الحكومية الجديدة للتقاليد والشريعة الإسلامية، والأشراف على التعليم الديني والدنيوي، كما دعا المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) إلى الانعقاد عام ١٩٣٠ والذي ضم الفاً من زعماء القبائل ورجال الدين والوجهاء من مختلف أنحاء البلاد، ثم القي خطاباً في جلسة الافتتاح أكد فيها "على أن هذا المجلس لشورى المسلمين واحمد الله أني وأياكم مسلمين وأن الاجتماع هو أساس جميع أفعالنا بتوجيه من القرآن الكريم، لقد كنا وما نزال متمسكين بالشورى وسنبقى كذلك في المستقبل وتوجه أفعالنا وفقاً لذلك، وإذا كانت السلطات السابقة لا تسير وفقاً لما يقرره مجلس الشعب، فأن الشعب لم يتخلى عن تلك المؤسسة وحتى اليوم فأن قرار مجلس زعماء القبائل (الجيرغا) يتم الأصغاء له وأوامره تنفذ من قبل الحكومة"[٥٤]. وبهذا يكون الملك محمد نادر شاه قد وعد أعضاء مجلس (اللويا جيرغا) بأنه سوف يعيد لهم أمتيازاتهم السابقة ويستشيرهم في جميع خطوات برنامجه الحكومي.

أما مسألة التجنيد الإلزامي فقد أسندها إلى زعماء القبائل في المناطق القبلية والزم هؤلاء بمد الحكومة بالمقاتلين من القبائل عند الحاجة وجعلهم تحت أشراف وحدات قبليه، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام القوى القبلية أمكانية تنظيم أمور القبيلة تحت ظل الإجراءات الحكومية[٥٥]، ثم أتجه إلى تنظيم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق تشريع القوانين تنظم ذلك فأصدر في ٣١ تشرين الأول ١٩٣١ الدستور الأفغاني مقسم إلى ١١٠ مادة، وقد تضمنت المواد من ٢٧ إلى ٧٢ صلاحيات السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان الأفغاني بمجلسيه الشيوخ والنواب، على أن تكون تشكيلة البرلمان متوافقة مع رغبة الملك محمد نادر شاه ومصادقة المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) الذي تشكل في كابل عام ١٩٣٠، وبهذا فقد الزم السلطة التشريعية بالحصول على موافقة أعضاء (اللويا جيرغا) على القوانين التي تصدر عن السلطة التنفيذية وأن لا تتعارض مع مكانتهم وإمتيازاتهم ونظام الأقطاع الذي ظل سائداً في تلك البلاد، مكافأة لهم على الدعم والمساندة الذي قدموه للملك محمد نادر شاه وحكومته، وبهذا حفظ الدستور الجديد مكانه القوى القبلية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد[٥٦].

منح دستور عام ١٩٣١ امتيازات وتنازلات للقبائل الأفغانية بأن لا يتم فرض ضرائب جديدة أو أجراء تغيرات جذرية بدون موافقة ذلك المجلس، كما منحهم حق النقض تجاه التعهدات السياسية الخارجية، الا أنه من جانب آخر جعل موعد أنعقاد المجلس جلسه واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل،

ولم يتضمن الدستور على بنود لتعديله ولأعضاء (اللويا جيرغا) الحق في أجراء تعديلات على الدستور[٥٧].

من الواضح أن السمة المميزة للحكومة الأفغانية أن العضوية في البرلمان الأفغاني اقتصرت على الخانات والوجهاء ويمثل هؤلاء المصالح القبلية الدينية والتجارية، ومن خلال هذا التعاون بين البرلمان الأفغاني وجمعية العلماء حاول الملك محمد نادر شاه أن يكون شبكه قانونية وقاعدة للاجتماع تقوم بتوجيه الإصلاحات والتطور في البلاد، إذ منح فرصة لزعماء القبائل أصحاب النفوذ بالتواصل مع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأفغاني والبقاء في العاصمة كابل من شهر أيار الى شهر تشرين الأول، وأقامه علاقات مع بعضهم البعض وإجراء المناقشات حول مشاريع القوانين، وبهذا فقد نجح في جذبهم إلى جانب السلطة المركزية، وأشراكهم في سن القوانين المهمة التي تقترحها السلطة المركزية، كما أن وجودهم في العاصمة كابل يجعل طرق القوافل أمنه وأقل خطورة[٥٨].

تعرض الملك محمد نادر شاه الى عملية اغتيال على يد أحد طلبه مدرسه النجاة في كابل أثناء حضوره الحفل الرياضي السنوي للطلبة لدوافع شخصية، وأثار هذا الحادث ردة فعل عنيفة في البلاد، فأصدر رجال الدين فتوى تؤيد أن الملك محمد نادر شاه مات شهيداً، وبدأت وفود القبائل من جميع أنحاء البلاد بالقدوم إلى العاصمة كابل لتقديم العزاء وجرى أجتماع لأعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، ونادوا بالأمير محمد ظاهر شاه ملكاً على البلاد في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ وتلقب بلقب (المتوكل على الله) وأعلن في يوم توليه للعرش أنه سينتهج سياسه والدة نفسها وسيعمل على أستكمال برنامجه الحكومي الإصلاحي، الا أنه كان صغير السن لا يتجاوز التاسعة عشر فتولى أعمامه محمد هاشم خان وشاه محمود خان الهيمنة على الأمور السياسية في البلاد[٥٩].

موقف المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) من الحرب العالمية الثانية:

عشية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وأحتدام الصراع بين الأطراف المتحاربة باتت الحكومة الأفغانية تحت تأثير محور الحلفاء لاسيما بريطانيا في شبه القارة الهندية والاتحاد السوفيتي في شمال البلاد، فأضطرت إلى الرضوخ لمطالب البريطانيين والسوفيت بإجلاء الرعايا الألمان والإيطاليين عن الأراضي الأفغانية كونهم من دول المحور المعادي، ونظراً لخطورة الموقف الدولي وحرصاً من الحكومة الأفغانية على سلامه أراضيها أن تمسها أضرار الحرب، دعا الملك محمد ظاهر شاه أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) لاجتماع طارئ في القصر الملكي في كابل في ٩ تشرين الثاني ١٩٤١، بأعضائه الالف وهم من زعماء القبائل ورجال الدين والوجهاء من مختلف أنحاء البلاد، كما حضر الإجتماع أعضاء مجلس الشيوخ الأفغاني البالغ عددهم ٤٨ وأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٠٦ نائب وكبار موظفي الدولة وكبار ضباط الجيش الأفغاني، فضلاً عن أعضاء مجلس

جمعية العلماء وأعضاء مجلس الوزراء، وكانت الحكومة الأفغانية قد أعدت معاطف من الصوف موحدة وزعت على أعضاء (اللويا جيرغا) قبل يوم واحد من أنعقاد الجلسة ليظهر الجميع في الاجتماع بلباس موحد(٦٠).

أفتتح الملك محمد ظاهر شاه الاجتماع بخطاب ترحيبي ووصف أعضاء (اللويا جيرغا) بوكلاء الأمة الأفغانية، وبين لهم خطورة الوضع الدولي بسبب الحرب العالمية الثانية، وإن على أفغانستان الحذر في سياستها الخارجية القائمة على الصلح والحياد، ورجا الحضور أن يكون قرار (اللويا جيرغا)، داعماً لمواقف الحكومة الأفغانية وباعثاً لخير البلاد، ثم القى رئيس مجلس النواب عبد الأحد خان خطاباً أيد فيه استعداد أعضاء المجلس لاتباع نصائح الحكومة والسير بمقتضاها، عندئذ غادر الملك محمد ظاهر شاه القاعة فترأس الاجتماع عم الملك رئيس الوزراء السردار محمد هاشم خان الجلسة، فألقى وزير الخارجية علي محمد خان خطاباً أوضح فيه موقف الحكومة الأفغانية من الأحداث الدولية وذكر أن الحكومة الأفغانية حرصت على أبعاد البلاد عن مطب الحرب الدموية وحفظ الاستقلال وسلامة البلاد، ولهذا سعت للمحافظة على القوانين الحياد، كما حددت قبول زيارة الأجانب إلى أفغانستان (٦١).

كان هناك عدد من الرعايا الإيطاليين والألمان هم من الخبراء العاملين في مجال الصناعة والاقتصاد في أفغانستان ، وعدت كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي أن وجود هؤلاء مخالفاً لسياسة الحياد، وبعد ضغوط مارستها كل من حكومة الهند البريطانية في شبه القارة الهندية وحكومة الأتحاد السوفيتي لطرد هؤلاء من أفغانستان قررت الحكومة الأفغانية أجلاء هؤلاء الرعايا عن البلاد شرط ضمان سلامتهم عن طريق الهند والعراق ثم الى تركيا ومن هناك إلى بلادهم(٦٢).

أستمر المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية بالأنعقاد لمدة خمسة أيام وجرت مناقشات مطوله في المجلس والقيت الخطب المؤيدة لقرار الحكومة، اذ القى حضرت صاحب فضل عمر خان مجددي وهو من كبار رجال الدين والعلم في أفغانستان كلمة ملخصة "عبر عن ولاء الشعب للحكومة وأستحسان خطتها المثلى في أنتهاج السياسة الرشيده" ثم توالت الخطب من قبل أعضاء المجلس المؤيدة لقرار الحكومة، وفي نهاية الجلسة الثانية التي عقدت في اليوم التالي ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١م، أعتلى المنصة صاحب دور المشايخ معلناً بالنيابة عن أعضاء مجلس (اللويا جيرغا)، قرار أعضاء المجلس بالاجتماع والذي نص على:-

((نحن ممثلي أفغانستان بموجب الصلاحية المخولة الينا من قبل موكلينا حضرنا مجلس (اللويا جيرغا) وبعد سماعنا لخطاب وزير الخارجية بشأن الأحوال العالمية وبعد التدقيق والتمحيص وجدنا أن الخطة السياسية لحكومة صاحب الجلالة المتوكل على الله (محمد ظاهر شاه)، كانت تسير لحد الأن وفق رغباتنا بصوره مضبوطة، ولذا فنحن ممثلي المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، تصادق

على أتباع خطه الحياد المطلق في الماضي والمحافظة على أتباعها في المستقبل، وأن أفغانستان ليست مستعدة لأن تلبي أي طلب يأتي بصوره مباشرة أو غير مباشرة يتنافى مع أستقلالنا التام وليس لأي حكومة أجنبية أن تطلب أحتلال كل او جزء من المملكة الأفغانية أو أن تستفاد لبعض الأغراض العسكرية من أرضي مملكتنا، ويحتم على دولتنا أن لا ترتبط مع أيه دولة أجنبية بمعاهدة تحل بسياسة الحياد، ولا تجيز لأي مملكة أجنبية مهما كانت حجتها أن تتداخل في أصغر الحقوق التي من حق أفغانستان أن تمارسها وحدها بموجب نصوص المعاهدات والحقوق الدولية العامة التي تسير عليها الدول المستقلة والتي أفغانستان واحده منها))[٦٣]، وفي اليوم الثالث دعي نصف أعضاء المجلس للسلام والاستئذان من الملك للسفر، وتناولوا معه الطعام، وفي اليوم الرابع غادر النصف الآخر من الأعضاء، وفي اليوم الخامس غادرت الوفود العاصمة كابل بسيارات حكومية إلى مناطق سكناهم[٦٤]. من الواضح أن الحكومة الأفغانية كانت قد استغلت أعضاء (اللويا جيرغا)، للحفاظ على نظام الحكم في البلاد وكان قرارهم مؤيداً لقرار الحكومة الأفغانية بالتزام الحياد من الحرب العالمية الثانية.

موقف المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) من قضيته البشتونستان والعلاقات الأفغانية – الباكستانية:

رحبت الحكومة الأفغانية بانتهاء الحكم البريطاني الاستعماري في شبه القارة الهندية، بعد الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، وتقسيمها إلى دولتين جديدتين هما الهند وباكستان، والتخلص من الأرث الاستعماري البريطاني الثقيل لسكان الأقسام الشمالية الغربية من الهند البريطانية، وأصبحت مشكلة تقرير المصير لقبائل البشتون نقطة مهمه في السياسة الخارجية الأفغانية، وطالبت بإعطاء هؤلاء فرصة تقرير المصير والى أي دولة يرغبون الأنتماء اليها[٦٥].

كانت قضيه تقرير المصير لقبائل البشتون في القضايا المهمة التي أثارتها الحكومة الأفغانية، ودعمها الشعب الأفغاني لأنها تتعلق بالقبائل البشتونية التي تسكن في الحدود الشمالية الغربية لباكستان، والتي قسمها خط ديوراند الحدودي الذي خطته بريطانيا وفرض على الأمراء الأفغان منذ عام ١٨٩٣م، والتي أدت الى تقسيم قبائل البشتون إلى قسمين، فقدمت الحكومة الأفغانية مذكرة للحكومة البريطانية بداية عام١٩٤٧، أوضحت فيها ضرورة تقرير المصير للقبائل البشتونية في منطقة الحدود بما ينسجم مع التغييرات في الوضع السياسي الجديد، ودعمت الصحافة الأفغانية الإجراءات التي ستتخذها لدعم قبائل البشتون لأقامه دولة بشتونستان منفصلة أو الانضمام إلى افغانستان، وعدت الاتفاقية التي وقعها الأمير عبد الرحمن خان ١٨٩٣، مع حكومة الهند البريطانية قد فقدت قوتها القانونية بعد الأنسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية[٦٦].

توترت العلاقات بين البلدين بعد قيام الطائرات الباكستانية في ١٢ حزيران عام ١٩٤٩ الى قصف قرية مكوكاي التي تقع على مسافة ٢,٢٩ كيلومتر داخل الحدود الأفغانية، وأنكرت السلطات الباكستانية الحادث، وعدت الحكومة الأفغانية الحادث تعدياً على سيادة أفغانستان، وأستدعى الأمر دعوة المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، فعقدت جلسة طارئة للمجلس في ٢٦ تموز ١٩٤٩ لمناقشة الأمر مع السلطات الحكومية، وبعد مناقشات أصدر أعضاء المجلس قراراً بإلغاء كافة المعاهدات الدولية التي وقعت بين بريطانيا أفغانستان في الماضي , ولاسيما الأتفاقية التي تشير الى خط ديوراند والى وضع قبائل البشتون، وكان هذا القرار مؤيداً لقبائل البشتون التي سعت الى وحدتها بعد أن قسمها خط ديوراند إلى قسمين بين دولتين متجاورتين[٦٧].

تدهورت العلاقات السياسية بين أفغانستان وباكستان بعد حوادث حدودية عدة وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وقطع الطريق التجاري بين البلدين، فعقد المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) أجتماع آخر في تشرين الثاني ١٩٥٥ وأصدر قراراً عد من أهم الوثائق التاريخية في تاريخ أفغانستان الحديث, إذ ضم مبادئ واضحة تؤكد النهج السياسي الواضح والرغبة في تعزيز أستقلال البلاد وسيادتها، ونص على أن "قبائل البشتون هم أخواننا في العقيدة والقومية طلبو منا دعم حقوقهم في تقرير مصيرهم، لذا فقد توجب على شعب وحكومة أفغانستان توسيع هذا الدعم، ولهذا أوصى أعضاء مجلس (اللويا جيرغا) الحكومة الأفغانية بتقديم الدعم بما ينسجم مع ما ينص عليه الشريعة وتأمين حقوق قبائل البشتون في تقرير مصيرهم بأنفسهم". "وبسبب الإجراءات التي أتخذتها الحكومة الباكستانية والتي تسببت بخسارة لتجارة أفغانستان الإقتصادية، فأن من واجب الحكومة الأفغانية أزاء هذا التهديد الدفاع عن سيادة وأستقلال البلاد وضرورة تقوية البلاد وتسليمها والدفاع عن أهدافها"، وأعلن أعضاء المجلس بأعتبارهم ممثلي لكل الشعب الأفغاني أنهم لا يعدون مناطق قبائل البشتون جزء من الأراضي الباكستانية مالم يرغب شعب البشتون بذلك ويرضى به[٦٨].

حاولت الحكومة الأفغانية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الباكستانية لتعديل الوضع السياسي لتلك المنطقة وسكانها، الا أن الجانب الباكستاني رفض التخلي عن تلك المناطق، وفشلت جميع المحاولات التي قامت بها الحكومة الأفغانية، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين ولمرات عده، مما أدى الى قطع الطريق التجاري المار عبر الأراضي الباكستانية أمام البضائع الأفغانية في ميناء كراتشي، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد وارتفاع أسعار السلع الغذائية، فأضطرت الحكومة الأفغانية إلى التخلي عن مطالبها في الدفاع عن حق قبائل البشتون في تقرير مصيرهم[٦٩].

دستور عام ١٩٦٤ ووضع المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا):

دفعت التطورات الأقتصادية المتمثلة بخطط التنمية الخمسية والتحولات الاجتماعية التي تمثلت بنمو المدن وازدياد الوعي الوطني لاتساع قاعدة التعليم، بدأ الشبان الأفغان يطالبون بالحرية السياسية والاقتصادية، ونمت الطبقة الوسطى وطالبت بمن يمثلها ويحمي مصالحها الخاصة، في الوقت الذي ضعفت فيه السلطة الوراثية التي تحرك الرأي العام ولاسيما بين القبائل وبدأت سيطرة رجال الدين بالضعف أيضاً، فكان لابد من أصلاح النظام السياسي في البلاد، ووضع دستور جديد يتلائم مع متطلبات العصر، وأيجاد مؤسسات تدعم النظام الديمقراطي في البلاد، فأصدر الملك محمد ظاهر شاه مرسوماً ملكياً بدعوه أعضاء المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) الى الأنعقاد في ١ شباط ١٩٦٤، لدراسة مسودة مشروع الدستور الأفغاني الجديد وأتخاذ قرار بشأنه(٧٠).

كانت الحكومة الأفغانية قد شكلت لجنة دستورية سباعية برئاسة وزير العدل شمس الدين مجروح وعضويه سته من الاختصاصين لوضع مسودة مشروع الدستور الأفغاني، ليعرض على هيئة أستشارية مكونه من ٢٨ شخصاً يضمهم امرأتان برئاسة الدكتور عبد الظاهر لدراسة مسودة الدستور وتقديم المقترحات قبل عرضه على أعضاء (اللويا جيرغا)، للموافقة عليه، وقد عقدت اللجنة السباعية أعضاء الهيئة الإستشارية أجتماعات أستمرت لمده شهرين من منتصف آذار الى شهر أيار ١٩٦٤، وبعد موافقة اللجنتين على مسودة مواد الدستور عرض في وسائل الأعلام لتوضيح المواد التي وردت في الدستور ليطلع عليه أبناء الشعب الأفغاني(٧١).

بأنتهاء عمل اللجنتين، أصدر الملك محمد ظاهر شاه مرسوماً في أيار ١٩٦٤، بتشكيل المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، لمناقشة مسودة الدستور الجديد وإقراره وعين يوم الأنتخاب في منتصف آب ١٩٦٤ بأن بتألف من أعضاء تم أنتخابهم عن كل دائرة أنتخابية في البلاد ليكونوا ممثلين عن المحافظات الأفغانية وحددت عدد الدوائر الأنتخابية بـ ١٧٦ دائرة أنتخابية منتشرة في جميع أنحاء أفغانستان، هذا فضلاً عن أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وأعضاء المحكمة العليا وأعضاء اللجنة الدستورية السباعية وأعضاء الهيئة الأستشارية، وفي ٣٠ آب عين الملك ٢٧ شخص بضمنهم ثلاثة من المتقاعدين ورجال الدين وعدد من الأساتذة والموظفين الحكومين ومدراء المصارف، وفي يوم أفتتاح جلسه المجلس أضاف بتعيين ثلاثة من علماء الدين وأربعة من النساء أثنين منهما مدرسات في مدارس البنات، وموظف في وزارة الخارجية والمدير العمومي للصليب الأحمر الأفغاني، وبهذا بلغ عدد أعضاء مجلس (اللويا جيرغا) ٤٥٢ عضواً يمثلون مختلف شرائح المجتمع الأفغاني(٧٢)، وبهذا فقد نجح الملك بتغيير تشكيلة مجلس (اللويا جيرغا)، وأدخل عليه عناصر متعلمة ومثقفة ومن كبار موظفي الدولة

ولأكثر من نصف العدد وذلك للاستعانة بهم للموافقة على مسودة الدستور وتجنب سطوة زعماء القبائل ورجال الدين. ومعارضتهم للتحديث والأصلاح الأداري للملكة الأفغانية وبما يتناسب مع روح العصر.

أفتتح الملك المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، في ٩ أيلول عام ١٩٦٤، لمناقشة مسودة الدستور في قصر كلخانه الملكي في كابل، وبعد مناقشات أستمرت لأيام عدة صادق المجلس على الدستور في٢٠ ايلول ١٩٦٤، وصدر بيان ختامي أعلن فيه أعضاء مجلس (اللويا جيرغا) تأييدهم للحكومة وسياسة البلد الخارجية القائمة على عدم الأنحياز، وبناء على مواقفة أعضاء المجلس على الدستور صادق الملك محمد ظاهر شاه على الدستور في ١ تشرين الأول عام١٩٦٤، والغاء دستور عام ١٩٣١، وبهذه المناسبة قدم الملك لأعضاء المجلس أوسمة شرف تقديراً لجهودهم(٧٣).

تألف الدستور الأفغاني الجديد من أحد عشر فصلاً مقسمة الى (١٢٨) مادة وخصصت المواد من (٧٨ إلى ٨٤) الى صلاحيات المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا)، حددت المادة ٧٨ أعضاء (اللويا جيرغا)، مقتصرة على أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ ورؤساء مجالس المحافظات، وفي حالة حل البرلمان الأفغاني يحتفظ أعضاءه بصفة العضوية في مجلس (اللويا جيرغا)، لحين أنتخاب برلمان جديد، والملك هو الذي يدعو المجلس للأجتماع ويفتتح جلساته ومناقشاته علنية ويكون برئاسة رئيس مجلس النواب وتتخذ قراراته بأغلبيه آراء الحاضرين(٧٤).

حدد الدستور مهام مجلس (اللويا جيرغا)، ببحث المسائل البالغة الأهمية والتي تمس السياسة العليا للبلاد ومصالحها الحساسة بما يلي:

١- في حاله أعتزال الملك فأن هذا الاعتزال لا يعد نافذاً الا إذا وافق عليه مجلس (اللويا جيرغا).
٢- في حالة وفاة الملك أو أعتزاله وعدم وجود الشخص الذي تتوافر فيه شروط الملك فأن مجلس (اللويا جيرغا) يشترك مع أعضاء الحكومة وأعضاء المحكمة العليا في أختيار الملك الجديد للبلاد.
٣- في حال أستمرار حاله الطوارئ أكثر من ثلاثة أشهر فلا بد من موافقة مجلس (اللويا جيرغا).

كما نصت الماده (١٢١) على أن أي تعديل في الدستور الا بد من موافقة مجلس (اللويا جيرغا) على أجراء هذا التعديل(٧٥).

الملاحظ على مواد الدستور أنها حددت عضوية مجلس (اللويا جيرغا)، بأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب والموظفين الحكومين من رؤساء مجالس المحافظات وبهذا قد قلص العدد وأقتصرها على الموظفين الحكومين وأبعد زعماء القبائل ورجال الدين والشخصيات المتنفذة عن المجلس، كما حددت صلاحيات هذا المجلس وبهذا تخلص الملك والحكومة الأفغانية الساعية الى إجراء تحديث للنظم الأدارية في البلاد من ضغط التيار الديني المحافظ، وأقتصرت اجتماعاته على دعوة الملك فقط، وبهذا فأنه حجم من صلاحياته وجعله مؤسسة حكومية تابعة للسلطة المركزية في كابل.

لقد وضع الدستور الجديد أساس لحكومة ملكية برلمانية وسحب صلاحيات زعماء القبائل ورجال الدين التي توارثوها عبر الآباء والأجداد ومن قرون عده وتضاءل تأثيرهم على أفراد القبيلة بعد أن نظم دستور عام ١٩٦٤ الشؤون الإدارية للدولة، و قسمت من الناحية الإدارية الى تسع وعشرين وحدة أداريه سميت بالمحافظة يرأس كل واحدة منها محافظ ثم قسمت إلى وحدات أداريه أصغر يرأس كل منها موظف حكومي يعين من قبل السلطة المركزية في كابل، كما أستحدثت صيغ أدارية لسيطرة الدولة على شؤون المناطق المحلية.

من أستعراض تاريخ مجلس (اللويا جيرغا) نلاحظ أنه وجد منذ تأسيس المملكة الأفغانية وكان سبباً لوجودها وداعماً لجميع الأمراء الذين توالو على الحكم في البلاد، كونهم ممثلي أهم القبائل الأفغانية وغالباً ما كانوا من زعمائها وملاك الأراضي ورجال الدين وتمتعوا بأمتيازات وصلاحيات توارثوها عبر قرون، ولم يحدد دستور عام١٩٢٣، ودستور عام ١٩٣١ صلاحيات ذلك المجلس ولهذا عد هيئة فوق الدستور أختص بمناقشة المسائل المهمة في البلاد التي تخص السياسة الخارجية والداخلية، وكان هذا المجلس حلقة الوصل بين السلطة المركزية في كابل، وسكان المدن والقرى البعيدة ومعبراً عن رأي هؤلاء السكان، وبهذا كانت قرارات الحكومة الأفغانية يصادق عليها الشعب، وعد هذا المجلس الصفة المميزة للنظام الملكي في أفغانستان.

الهوامش:

(١)عبد الله أحمد المير، أفغانستان تاريخ وأحداث، ط١ ، الدوحة، ١٩٨٠، ص١١٩.

(٢) ولد أحمد خان ابدالي في هرات عام ١٧٢٢م، وتوفي والده وهو صغير فتولت والدته تربيته ورعايته هو وأخيه ذي الفقار علي الذي كان يكبره بعامين، وعندما تولى السلطة في هرات محمد خان ابدالي الذي كان خصماً لوالده، اضطرت والدته الى ترك المدينة ولكنها عادت بعد استيلاء نادر شاه على هرات مرة اخرى، وعندما كبر احمد خان التجأ هو وأخوه إلى أمير قندهار وكانا لديه رهينتين، ولما أستولى نادر شاه على مدينة قندهار عام ١٨٢٨، نفى ذي الفقار علي إلى مدينة مازندران بسبب نشاطه السياسي، وترك احمد خان في قندهار ولم يمسه بسوء، فلما بلغ العشرين من العمر أنضم الى جيش نادر شاه ونظراً لشجاعته وكفاءته أستطاع أن يلفت أنظار نادر شاه فرقاه إلى رتبة قائد الفرقة الإبدالية الازبكية. لمزيد من التفاصيل ينظر:-
أحسان حقي، أفغانستان نشأتها وكفاحها، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٤ ، ص٥٣.

(٣) المصدرنفسة ، ص٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

(5) Raja Anwar, The Tragedy of Afghanistan A first- hand Account, Translated From The Urdu by Khalid Hasan, London, New York, 1988, P. 4.

د. محمد حسن العيلة، الحرب الأفغانية البريطانية الاولى ١٨٣٨ - ١٨٤٢ هزيمه بريطانيا العظمى وأنتصار الأفغان، دار الثقافة الدوحة، د.ت، ص١٥.

(٦) عبد الله احمد المير، المصدر السابق، ص ١٢١ .

(٧) د. محمد حسن العيله، المصدر السابق، ص١٨.

(٨) حسن محمد جوهر، أفغانستان، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ص٩-١٢.

(٩) المصدر نفسه، ص١٣- ١٨.

(10) Arther V. Huffman, The Administrative and Social structure of Afghan life, Journal of The Royal Central Asian Society, Vol. XXXVIII January 1951, part.1, p.42-43.

(11) Raja Anwar, op. cit, p. 3.

(١٢) فهمي هويدي، حدث في أفغانستان، ط ١، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص١٣٢- ١٣٤.

(13) Leon B. poulluad, Reform and Rebeltion in Afghanistan 1919-1929, King Amanullah's Failare to Modernize Tribal Society, cornell University. Press, Ithaca and London, 1973,P.21

(14) Ibid, p.21.

(١٥) رالف هـ.ماجنوس، مشكلة أفغانستان قضايا، خيارات سياسات، ترجمة صليب بطرس، روفائيل مسيحه، مكتبة الوعي العربي، بيروت، ص١٢١.

(16) Arthur v. Huffman, op. cit,p.44.

(١٧) رالف هـ. ماجنوس، المصدر السابق، ص١٤٢ .

(١٨) د. محمد حسن العيله، مصدر سابق، ص١٠٩-١١٠ .

(١٩) المصدر نفسه، ص١١١ .

(٢٠) المصدر نفسه، ص١١٢ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص١١٣ .

(٢٢) د. مي فاضل مجيد الربيعي، أفغانستان في عهد الملك محمد ظاهر شاه، دار الحكمة (لندن)، ٢٠١٧، ص٤١.

(23) Beverley M.Male, Afghanistan, in The Politics of Islamic Reassertion, Edited by Mohammad Ayoob Croom Helm london, 1981 P-120-123

(٢٤) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص ٤١ - ٤٢.

(25)A collection of treaties, Engagents and Sonads, Relating of India and Neighbouring Countries, compiled by C.U. Aitchison, Vol. 10 Calcutta, Superintndent government printing, India, 1909. Ahreement between his highness Amir Abdur Rahman Khan, Amir of Afghanistan. and its Dependencies on the one part, and Sir Henry Mortimer Durand, Foreign Secreteary to the goverment of India, representing the goverment of India on the other part 1893 .No,clx1, P.P 360-363.

(٢٦) أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندو باكستانية وحضارتهم، ط٣، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٠٤ .

(٢٧) د. محمد حسن العيله، أواسط أسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦، ص ٣٠٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٣٠١- ٣٠٤ .

(٢٩) المصدر نفسه ص٣٢١ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص٣٢٢.

(31) Loius Dupree, Afghanistan, princoton, 1973,P.414.

(32) Raja Anwar, op. cit, p.17.

(٣٣) جمال هاشم الذويب، سياسة بريطانيا تجاه أفغانستان١٩٠٧- ١٩٢٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث كلية الآداب – جامعة بغداد، شباط ١٩٩٤، ص ١٣٢.

(34)Leon B. poulluada, op. cit, p.277-285.

(35) Loius Dupree, op.cit, p. 449- 450.

(36) Leon B. poulluada, op.cit, p.122 .

(37) Ibid, p.98.

(٣٨) هيئة التحرير، النهضة الشرقية الحديثة في بلاد الأفغان، مجلة المقتطف (مصر)، مجلد ٧١، ج٣، تشرين الأول ١٩٢٧، ص٢٩١.

(39) Leon B. Poulluada, op. cit,p.169

(٤٠) مجلة الدستور (لندن)، العدد ٤٠٧- ٤٠٨، ١٩٨٥/١٢/٢٣. ماذا يفعل الدروس في أفغانستان (٤)، ص ٣٦.

(٤١) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص٥٦- ٥٨.

(٤٢) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، ص٦٣ .

(٤٣) مجلة الدستور، المصدر السابق، ص٣٦ .

(٤٤) فريتز غروبا، المصدر السابق، ص٦٣.

(٤٥) جمال هاشم الذويب، المصدر السابق، ص٢٠٢ .

(46) Beveley M.Male,op. cit , P.124 – 125.

(٤٧) أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٩، ص٧٥ .

(٤٨) فريتز غروبا، المصدر السابق، ص ٦٩ .

(٤٩) المصدر نفسه، ص٦٩ .

(50) Vartan Gregorian, The Emergence of Modren Afghanistan 1880-1946, Stanford, Stanford University Press, Stanford, California, 1969, P.284 – 285.

(٥١) د. مي فاضل مجيد، المصدر السابق، ص ٦٥- ٦٨ .

(٥٢) أحسان حقي، أفغانستان نشأتها وكفاحها، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٢٤.

(٥٣) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص٦٥- ٦٨.

(54) Gregorian, op. cit, p. 302.

(55) Male, op.cit, p.127.

(56) Gregorians op. cit, p.301-302.

(57) Ibid, P.306

(58) Arthur V. Huffman, op. cit, p.47.

(٥٩) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٦٠) ملفات البلاط الملكي ٧٧٣/ ٣١١، المفوضية الملكية العراقية في أفغانستان، تقرير المفوضية المرسل إلى وزارة الخارجية بغداد المرقم ٢/ ٢/ ٣٩٨/ ١٢٥ والمؤرخ في ٩ تشرين الثاني ١٩٤١ و ٢ ص٢.

(٦١) المصدر نفسه، و٢ ص ٥- ٦ .

(٦٢) المصدر نفسه، و٢ ص ٨- ٩ .

(٦٣) المصدر نفسه، و٢ ص ٩.

(٦٤) المصدر نفسه، و٢ ص ٩ .

(٦٥) رالف هـ. ماجنوس، المصدر السابق، ص ٢٦٨ .

(٦٦) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص ٣٦٩- ٣٧٠ .

(67) Anthony Arnold, Afghanistan The Soviet Invasion inpespective Revised and Enlarged Edition, Hoover Institution press, stanford University, stanford, California, 1985, p.29.

(68) R.T. Akram ovich, out Line History of Afghanistan after The Second World war, Translated From The Russian by C.J. Lambkin, Moscow, 1966, p.109-110.

(٦٩) د. مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص ٣٧٥- ٤١١ .

(٧٠) مجلة أفغانستان، السنة الثامنة، العدد ٩٦، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٤، ص٥ .

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦ .

(72) Louis Dupree, op. cit, p. 567

(٧٣) مجله أفغانستان، المصدر السابق، ص ٦.

(٧٤) أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٩، ص ٣٩٨- ٣٩٩ .

(٧٥) المصدر نفسه، ص٣٩٩.

المصادر:

أولاً: الوثائق المنشورة:-

١. ملفات البلاط الملكي ٣١١/٧٧٣، المفوضية الملكية العراقية في أفغانستان، تقرير المفوضية المرسل إلى وزارة الخارجية بغداد المرقم ٢/٢/ ٣٩٨/ ١٢٥ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني ١٩٤١ و ٢ ص ٦- ٩.

ثانياً: الكتب العربية:-

١- أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٩.
٢- أحسان حقي، أفغانستان نشأتها وكفاحها، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٤.
٣- أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندو باكستانية وحضارتهم، ط٣، القاهرة، ١٩٧٠.
٤- حسن محمد جوهر، أفغانستان، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨.
٥- رالف هـ. ماجنوس، مشكلة أفغانستان قضايا، خيارات، سياسات، ترجمة صليب بطرس، رفائيل مسيحه، مكتبة الوعي العربي، بيروت.
٦- عبد الله أحمد المير، أفغانستان تاريخ وأحداث، ط١، الدوحة، ١٩٨٠.
٧- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩.
٨- فهمي هويدي، حدث في أفغانستان، ط١، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٧٩.
٩- د. محمد حسن العيلة، أواسط أسيا الأسلامية بين الأنقضاض الروسي والحذر البريطاني، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦.
١٠- د. محمد حسن العيله، الحرب الأفغانية- البريطانية الأولى ١٨٣٨- ١٨٤٢، هزيمة بريطانيا العظمى وأنتصار الأفغان، دار الثقافة، الدوحة، د.ت.
١١- د. مي فاضل مجيد الربيعي، أفغانستان في عهد الملك محمد ظاهر شاه، دار الحكمة (لندن)، ٢٠١٧.

الرسائل الجامعية:-

١- جمال هاشم الذويب، سياسة بريطانيا تجاه أفغانستان ١٩٠٧- ١٩٢٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الأداب – جامعة بغداد، شباط ١٩٩٤.

الصحف والدوريات:-

١- مجلة أفغانستان، السنة الثامنة، العدد ٩٦، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٤.
٢- مجلة الدستور (لندن)، العدد ٤٠٧- ٤٠٨، ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٥، ماذا يفعل الروس في أفغانستان (٤).
٣- هيئة التحرير، النهضة الشرقية الحديثة في بلاد الأفغان، مجلة المقتطف (مصر)، مجلد ٧١، ج٣، تشرين الأول ١٩٢٧.

المصادر الأجنبية:-

1- A collection of treaties, Engagents and Sonads, Relating of India an Neighbouring Countries, compiled by C.U. Aitchison, Vol. 10, Calutta, Superintendent government printing, India, 1909. Ahreement between his highness Amir Abdur Rahman. Khan, Amir of Afghanistan and its Dependencies on the one part, and Sir Henry Mortimer Durand, Foreign Secreteary to the goverment of India, representing 1893. No.CI X 1, p. p. 360-363.

2- Anthony Arnold, Afghanistan The Soviet Invasion in pespective Revised and Enlarged Edition, Hoover Institution press, stanford University, Stanford, California, 1985.

3- Arther V. Huffman, The Administrative and Social structure of Afghan life, Journal of The Royal Central Asian Society, Vol.38, January 1951, part. 1.

4- Beverley M. Male, Afghanistan, in The politics of Islamic Reassertion, Edited by Mohammad Ayoob Croom Helm london, 1981.

5- Leon B. poulland, Reform and Rebeltion in Afghanistan 1919. 1929, King Amanullah's failare to Modernize Tribal Society, cornell University press, Ithaca and london, 1973.

6- Loius Dupree, Afghanistan, princoton, 1973.

7- Raja Anwar, The Tragedy of Afghanistan A first hand Account, Translated. From The Urdu by. khalid Hasan, London Newyork, 1988.

8- R.T. Akramovich, out line History of Afghanistan After The Second World War, Translated From The Russien by C.J. Lambkin, Moscow, 1966.

9- Vartan Gregorian, The Emergence of Modren Afghanistan 1880- 1946, Stanford, stanfor University Press, stanford, California, 1969.